سد النهضة ومحطة جديدة في مجلس الأمن " قراءة قانونية "

الدكتور أيمن سلامة

أستاذ بالقانون الدولي

– منشورات منتدى الشرق الأوسط للمياه نقلاً عن الاول نيوز، تاريخ ٢٠٢٠/٥/٨

أعلنت مصر رسميا في السابع من مايو 2020 أنها أرسلت كتابا لرئيس مجلس الامن لمنظمة الأمم المتحدة ، وتم تعميمه علي الدول أعضاء المجلس ، ويشير الخطاب الرسمي إلي ما اتخذته مصر من مواقف مرنة ومُتسقة مع قواعد القانون الدولي، وأهمية الانخراط الإيجابي من جانب إثيوبيا ،بُغية تسوية هذا الملف بشكل عادل ومتوازن للأطراف المعنية الثلاثة، وبما يضمن استدامة الأمن والاستقرار في المنطقة، وأهم ما طلبته مصر في هذه الإحاطة أن يبذل المجلس جهوده لدي إثيوبيا من أجل حث إقناع إثيوبيا علي العودة للمفوضات التي ترعاها كلا من الإدارة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة.

نشير في صدارتنا إلى أن مجلس الأمن هو الجهاز الأقوى في منظمة الأمم المتحدة، ويمثل" قبة" ألية الأمن الجماعي للمنظمة، وهو الهيئة السياسية الأمنية التنفيذية ذات الميدان المحفوظ الحصري في شأن" تكييف أن ما وقع يهدد السلم والامن الدوليين، ولا ينازعه في ذلك التكييف أي جهاز، أو فرع، أو هيئة أخرى من منظمة الأمم المتحدة، ويعتبر المجلس تقييمه في

Copyright © 2019. All rights reserved. MEWF Publications

هذا الشأن مطلقا، فهو تقييم سياسي. فالمجلس يستطيع اضفاء وصف تهديد السلم الدولي على الإضرابات الداخلية في الدول، ويتجاهل أعمال عسكرية تقوم بها دول في دولة أجنبية دون رضاها، وحرية التقييم هنا كاذبة وتنتج في معظم الظروف بسبب عجز المجلس لاستخدام الفيتو بواسطة أحد الدول الدائمة العضوية.

ما سبق بيانه، يكشف عن الحقيقة القانونية الراسخة والمضمنة في ميثاق منظمة الامم المتحدة، أن مجلس الأمن ليس ملزما بتبني التكييف، فبرغم تأييدنا لكافة الحيثيات والدفوع والحقائق القانونية والواقعية التي صاغتها مصر في 15 صفحة كاملة إلى مجلس الأمن، ولكن الأمر في أوله وآخره رهن ميزان ومقياس المجلس.

يقيني أن الخطوة المصرية لا ينقصها وجاهة في ظل "جائحة "سد النهضة، فالوقت لم يعد في صالح مصر – دولة المصب- بعد تواتر التصريحات بل التأكيدات الإثيوبية بمضيها في انهاء تشييد السدو ملئه خلال أشهر الصيف القادم، وأن أية مطالبات أو تهديدات خارجية لن تفت في عزيمة إثيوبيا، حيث اعتبرت الأخيرة أن سد النهضة يمثل حياة ونماء الدولة والشعب الإثيوبيين.

تبقى أسئلة مشروعة وحاكمة في ذات الوقت ترتبط بالتحرك المصري الأخير إلى مجلس الأمن:

أولا: هل ثمة تنسيق مع الإدارة الأمريكية التي لاتزال ترعي، وتراقب، وتسهل المفاوضات، مع إثيوبيا؟

ثانيا: ماذا لو رفض مجلس الأمن تلبية المطلب المصري، وهذا ما يتوقعه العديد من الخبراء المتخصصين؟

ثالثا: هل هناك اعتبارات، وحسابات، وتطورات دولية، وإقليمية جديدة أخذتها الدولة المصرية في حسبانها؟

رابعا: هل التوقيت مناسب لهذا التحرك، خاصة مجلس الأمن، وسائر الفاعليين، والشركاء الدوليين، والإقليميين؟

خامسا: هل صحيح كما يزعم البعض أن ذلك التحرك يعد إبراء ذمة من الحكومة المصرية أمام المجتمع الدولي؟

Copyright © 2019. All rights reserved. MEWF Publications